شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية
El- Nile Co.
for Pharmaceuticals and Chemical Industries

تحريراً في ٢٠٢٢/١٢/١٢

الســـــادة / بورصة الأوراق المالية

الإدارة العـامـــة للإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة الي ميل سيادتكم بإرسال الرد علي تحفظ الجهاز المركزي علي القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

نتشرف بـأن نرفـق لكـم طيـه الـرد علـي ملاحظـات الجهـاز المركـزي للمحاسـبات عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام ،،،

مسئول الاتصال وعلاقات المستثمرين | **رئيس قطاع الشئون المالية**

{ محاسب / علي ابراهيم احمد } | { محاسب / محمد عبد العزيز عبد المطلب }

المكتب العلمي : ١١ عماد الدين - القاهرة تليفون : ٢٥٩١٢٨٢١ فاكس : ٢٥٩١٨٨٠٣
الإدارة والمصنع والتصدير : ميدان السواح - الأميرية - القاهرة ت : ٢٦٠٢٣٦٧٤ / ٢٦٠٢٣٦٨٤ / ٢٢٥٩٥٦٤٩ فاكس : ٢٢٥٦١٢٢١
Scientific Office : 11 Emad El-Din St., Tel. : 25912821 Tel. & Fax : 25918803
Head Office & Factory & Export : Al Ameria - Cairo
Tel. : 26023674 / 26023684 / 22595649 Fax : 22561221
BS EN ISO 14001 : 2004 Reg. No. EMS 54627
BS EN ISO 9001 : 2008 Reg. No. 37655

EL-NILE
شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية
El- Nile Co.
for Pharmaceuticals and Chemical Industries

تحريراً في ٢٠٢٢/١٢/١١

السيدة الأستاذة / وكيل أول - مدير الإدارة

إدارة مراقبة حسابات الأدوية

الجهاز المركزى للمحاسبات

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة الي خطاب سيادتكم رقم ٨١٦ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ والمرفق به تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

نتشرف بأن نرفق طيه الرد علي الملاحظات التي وردت بالتقرير المشار إليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الرئيس التنفيذي

خالد صلاح حجاج

{ دكتور/ خالد صلاح حجاج }

شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية
مكتب رئيس القطاع المالى
رقم الصادر : ٩٦٦
تاريخ الصادر : ١١ / ١٢ / ٢٠٢٢

المكتب العلمى : ١١ عماد الدين - القاهرة تليفون : ٢٥٩١٢٨٢١ فاكس : ٢٥٩١٨٨٠٣
الإدارة والمصنع والتصدير : ميدان السواح - الأميرية - القاهرة ت : ٢٦٠٢٣٦٧٤ / ٢٦٠٢٣٦٨٤ / ٢٢٥٩٥٦٤٩ فاكس : ٢٢٥٦١٢٢١
Scientific Office : 11 Emad El-Din St., Tel. : 25912821 Tel. & Fax : 25918803
Head Office & Factory & Export : Al Ameria - Cairo
Tel. : 26023674 / 26023684 / 22595649 Fax : 22561221

BS EN ISO 14001 : 2004
Reg. No. EMS 54627
BS EN ISO 9001 : 2008
Reg. No. 37655

شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية

القطـــاع المـالـى

****

الرد علي تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية

لشركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية

عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

الملاحظة :-

- تضمنت قائمة الدخل ايرادات لا تخص الفترة بنحو ٢٢.٠٩مليون جنيه قيمة المبيعات التي لم يتم تسليمها حتي ٢٠٢٢/١٠/٣١ وتخص الفترة منها نحو ٢١.١٠٦مليون جنيه لفروع (القاهرة – العطاءات – الاميرية – بحري – العامرية - اسيوط – مبيعات موندي فارما) وكذا التصدير بنحو ٩٨٤الف جنيه بالمخالفة لما يقضي به المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) الخاص بالايراد

الـــرد :-

- يرجع السبب في عدم تسليم مشمول بعض الفواتير الي العملاء الي عدة عوامل من اهمها عدم استيعاب سيارات الشركة لحجم البضائع المباعة بالأخص مبيعات الأسبوع الأخير من الشهر بالإضافة الي طلب بعض العملاء تأجيل التسليم لعدم وجود سعة تخزينية هذا و قد تم تسليم معظم البضائع الخاصة بالملاحظة المذكورة .

الملاحظة :-

- لم تتضمن قائمة الدخل مبلغ ٧٩٣ الف جنيه قيمة فوائد مدينة تخص القرض المستخدم لسداد المديونيات المستحقة لشركة الجمهورية طبقا للاتفاق المبرم عن الفترة من ٢٠٢٢/٩/١٥ وحتي ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

الـــرد :-

- تم عمل اللازم في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ و يرجع السبب في عدم احتساب الفوائد نظراً لتأخر تقديم كشوف حساب البنك عن شهر سبتمبر ٢٠٢٢ وتفعيل القرض في ٢٠٢٢/٩/١٥ لصالح شركة الجمهورية .

الملاحظة :-

- تضخم المبيعات والمصروفات بنحو ٢٢ مليون جنيه نتيجة عدم الالتزام بالتعاقد المبرم مع شركة موندي فارما لكونه عقد تصنيع للغير .

الـــرد :-

- سيتم بحث طريقة التعامل مع شركة موندي فارما عند تجديد التعاقد و بناء علي اي مستجدات مع العلم بعدم وجود أي أعباء إضافية علي الشركة من خلال النظام المتبع حالياً .

الملاحظة :-

- لـم يـتم اعـادة تقيـيم رصـيد عمـلاء التصـدير فـي ٢٠٢٢/٩/٣٠ بالمخالفـة لمعيـار المحاسـبة المصـري رقـم (١٣) مـع مراعـاة عدم اعادة المتوقف منها
  يـتـعـيـن اجـراء الـتـصـويـب الـلازم لـمـا لـذلـك مـن اثـر عـلـي نـتـائـج اعـمـال الـفـتـرة

الـــرد :-

- تم التنوية عن ذلك بالإيضاحات المتممة بأن يتم اثبات تلك الفروق بقائمة الدخل في نهاية العام .

الملاحظة :- -

مازالت الأصول الثابتة تتضمن أصول غير مستغلة تتمثل في :-

١- جـزء مـن أرض مصـنع الشـركة بالأميريـة والبـالغ مسـاحته فـدان و١٩ قيـراط و٧ سـهم محـل نـزاع بـين الشـركة والشركة السعودية وهيئة الاوقاف التى قامت باستقطاعها من الشركة وبيعها للشركة السعودية وقد صدر لها حكم بالدعوى رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠٠٧ باحالتها للخبراء ومازالت القضية منظورة امام المحاكم .

٢- توقـف أقسـام (البنسـلين – الكبسـول – البيوتكنولـوجى) تمثـل طاقـات عاطلـة بنحـو ١٥ مليـون جنيـه يرجـع بعضها لعام ٢٠١٠ .

٣- فـرع بحـرى بشـارع بورسـعيد بالقـاهرة بمسـاحة ٢٠٠٠ مترمربـع والـذى تـم اخلائـه منـذ عـام ٢٠١٦ والـذى قررت الجمعية العامة فى ٢٠١٧/٩/٣٠ طرحه للبيع ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه .

٤- ٦٠٠٠مترمربع ارض فضاء بفرع العامرية غير مستغلة منذ عدة سنوات تبلغ قيمتها نحو١٧٤ الف جنيه

٥- مسـاحة ارض فضـاء بنحـو ٢٥٠٠ متـر مربـع بالاميريـة محاطـة باسـوار بجـوار مسـاكن الشـركة السـعودية تصلح لاقامة مخازن عليها .

٦- عدد ٣ مخزن بالطابق العلوي بفرع القاهرة والعامرية بمساحة ٥٠٠ متر مربع لكل منهما

٧- العديـد مـن الاصـول الثابتـة بحالـة جيـدة بفـروع (غـرب القـاهرة وبحـري و الاسـكندرية والمكتـب العلمـي بشارع عماد الدين) .

٨- فـرع الاسـكندرية المكـون مـن طـابقين الارضـي مخـازن بمسـاحة ٥٠٠ متـر مربـع والاول بـه العديـد مـن الغـرف المخصصـة لادارة الفـرع وغيـر مسـتغل منـذ فبرايـر ٢٠٢١علـي سـند تـرك المخـزن للمالـك وتتكبـد الشـركة قيمـة ايجاريـة بنحـو ٣٠ الـف جنيـه سـنويا وتـم دمجـه مـع فـرع العامريـة ويوجـد عـدد٨٤ موظـف بفـرع العامريـة بعضـهم طاقـات بشـرية غيـر مسـتغلة وتتحمـل الشـركة اعبـاء نقـل المـوظفين مـن الاسـكندرية للعامريـة وفـي ضـوء احكـام المـادة الثانيـة مـن القـانون رقـم ١٠ لسـنة ٢٠٢٢ الصـادر بتـاريخ ٢٠٢٢/٣/٦ بشـأن الاجـراءات ومواعيـد اخـلاء الامـاكن المـؤجرة للاشـخاص الاعتباريـة لغيـر غـرض السـكن وفقـا لاحكـام القـانون رقمـي ٤٩ لسـنة ١٩٧٧ و ١٣٦ لسـنة ١٩٨١ بانتهـاء مـدة ٥ سـنوات مـن تـاريخ العمـل بهـذا القـانون ما لم يتم التراضي علي غير ذلك .

يتعين اعادة النظر في استغلال تلك الاصول مع حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم حيالها

شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية

القطـــاع المـالـى

****

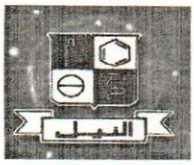

**البـــ

**الـــ

الملاحظة :- -

تضمن حساب التكوين الاستثمارى قيمة مشروعات لم يتم الإستفادة منها يرجع بعضها لعام ٢٠٠٩ ويتمثل اهمها فيما يلى :

- نحو ١٣.٦٢٦ مليون جنيه قيمة مشروع ERP لم يتم تشغيله حتي تاريخه
- نحو ٤.٦ مليون جنيه قيمة مشروع الميكنة الخاص بربط الشركة بفروعها الخارجية تضمن نحو ١.١٠٠ مليون جنيه قيمة بدل حضور لجان وراتب شهري ووجبات عاملين واشتراك شهري للنت من عام ٢٠٠٩ حتي ٢٠١٩ لم تقم الشركة بتحديد قيمة ما يمكن الاستفادة به فى نظام ERP باتخاذ اجراءات جادة نحو تفعيله بالادارة المالية حتي يمكن تحديد القيمة الغير مستغلة منه واستبعادها من الحساب .
- نحو ٧.٥٩٦ مليون جنيه قيمة شبكة الحريق الخارجية لم تنتهي الشركة منها في ظل رفض ادارة الحماية المدنية اجازة المشروع وعدم منح الشركة رخصة التشغيل الدائمة حتي تاريخه.
- نحو ٥٣٠ الف جنيه قيمة تجديد ابراج الطلمبات والمحاليل منذ عام ٢٠١٨
- نحو ٨٣ الف جنيه قيمة توريد وتركيب صهريج سولار لم يتم رفعها للاصول منذ ٢٠١٧/٦ نظرا لعدم توافقها مع متطلبات الحماية المدنية .
- مشروع فندق جمصة البالغ قيمته نحو ١٢٦ ألف جنيه المقام على أرض فضاء حق انتفاع بمساحة١٢٥٠ متر مربع والتى تم ألغاء ترخيصها وسحبها بمعرفة مجلس المدينة لعدم سداد مقابل حق الانتفاع كما لم تقم الشركة بتقديرمخصص لمقابلة الخسارة المحتملة للدعاوى المقامة بشأن ارض جمصة بنحو ٢٨٧ ألف جنيه والامر يستوجب ضرورة اتخاذ الاجراءات الجادة نحو الاستفادة من تلك الاصول ومتابعة ما انتهت اليه تلك الدعاوي

الـــرد :-

- بشأن مشروع ميكنة الأعمال يمر الآن بمرحلة التطبيق الفعلي و التفعيل اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١ و سيتم رفعة علي الأصول الثابتة بعد التأكد من سلامة النتائج و مطابقتها مع النظام المعمول به ٠
- بشأن شبكة الحريق الخارجية جاري تنفيذ جميع متطلبات الحماية المدنية و بناء علي الدراسات و التي تم اعدادها بمعرفة الشركة والمستشار الهندسي
- بشأن المنصرف علي تجديد ابراج الطلمبات و المحاليل تم استبدال الطلمبات بشيللر و سيتم استخدام الطلمبات طبقاً لرأي المستشار الهندسي للشركة في احد الأقسام الإنتاجية الأخري و طبقاً للإحتياجات ٠
- بشأن المنصرف علي صهريج السولار سيتم عمل اللازم نحو رفعها للأصول عقب الإنتهاء من اعمال الحماية المدنيه ٠
- بشأن المنصرف علي فندق جمصة سيتم عمل اللازم فور صدور حكم نهائي في هذا الشأن ٠

الملاحظة :- -

- عدم التزام الشركة بامساك الدفاتر التجارية وخاصة دفتري اليومية العامة والجرد بالمخالفة لاحكام المادة ٢١ من قانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ وكذا احكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكذا عدم امساك سجل للاصول الثابتة والاكتفاء بتسجيلها بالحاسب الالي وتبين وجود قصور في توصيف الاصول في بعض الاحيان وادراجها بعيدة عن الاصل (الماكينة الاصلية) واهلاكها بشكل منفصل دون ربطها بالمتبقي من عمر الاصل .

الـــرد :-

- سيتم العمل علي استكمال إمساك الدفاتر التجارية المذكورة

الملاحظة :-

- مازالت الشركة لم توافينا بالشهادات والقوائم المالية المعتمدة التى تثبت صحة الاستثمارات فى كل من الشركة العربية للزجاج الدوائى والبالغ تكلفتها بالدفاتر بنحو ٥.٧٤٤ مليون جنيه و الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية بنحو ١.٢٨٨ مليون جنيه .

لذا نوصى بموافاتنا بالشهادات المؤيدة لهما للتحقق من صحة الاستثمار

الـــرد :-

- تم موافاة مراقب الحسابات بتلك الشهادات

الملاحظة :-

- تضمن المخزون اصناف بطيئة الحركة من الخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار بنحو ١٣.١٠٢ مليون جنيه ، ١٦.٣٣٠ مليون جنيه ، ١.٧٣٦ مليون جنيه علي التوالي
- تضمن مخزون الانتاج الغير تام نحو ٢.٥٩٠ مليون جنيه قيمة تشغيلات مفتوحة يرجع تاريخ إنتاج بعضها إلى اكثر من عام ولم يتم الافراج عنها حتى تاريخه
- تضمن مخزون الانتاج التام نحو ٦٤.٣٣١ مليون جنيه تكلفة مستحضرات يتراوح فترة كفايتها بين عام واكثر من ٥ أعوام طبقاً لمتوسط البيع الشهرى لها مما قد يعرضها لانتهاء صلاحيتها دون تصريف مما يعد تجميد لأموال الشركة فى أصناف بطيئة الحركة خاصة فى ظل استمرار اللجوء للسحب على المكشوف والبالغ فى تاريخ المركز المالي نحو ٧٢.٩٥٩ مليون جنيه تكبدت الشركة أعباء تمويلية بنحو ١.٧٥٠ مليون جنيه .
- مخزون الانتاج التام يحتوي علي نحو ٤٩.٢٤٩مليون جنيه قيمة مستحضرات محرزة بمعرفة وزارة الصحة

يتعين حصر الرواكد من الخامات ومواد التعبئة والتغليف والمستحضرات تامة الصنع والتصرف فيها بطريقة اقتصادية واتخاذ الاجراءات الجادة لفك تلك الاحراز وتنشيط اعمال البيع لتحقيق الاهداف المرجوة بالشركة .

الـــرد :-

- **بشأن الأصناف الراكدة و بطيئة الحركة يرجع ذلك لتوقف انتاج بعض المستحضرات مؤقتاً و جاري استخدام الخامات خلال العام والباقي اما خامات بحثية او اعادة تحليل و ليس له نهاية صلاحية و بشأن الخامات منتهية الصلاحية مكون عنها مخصص بالكامل .**
- **بشأن التشغيلات الغير مفرج عنها بالإنتاج الغير تام و الإنتاج التام جاري العمل علي الإفراج عنها بالتعاون مع هيئة الدواء .**

الملاحظة :-

- وجود بعض المستحضرات التى تم بيعها خلال فترة المركز المالى باسعار أقل من التكلفة وتكبدت الشركة من جراء ذلك خسائر بلغت نحو ١.٠٧٢ مليون جنيه تتمثل فى عدد ١٨مستحضر لمبيعات (السوق – العطاءات - الصحة والسكان) كما بلغت خسارة المخزون ٣.٣٠٢ مليون جنيه
نرى ضرورة اعادة النظر فى التعامل فى مثل تلك الأصناف حتى لا تكون عبء على المستحضرات الأخرى .
- تكبدت الشركة ما قيمته ٢٦٧ الف جنيه قيمة الخامات التي انتهت صلاحيتها بمخازن الكيماويات السفلي والخلفي وذلك باقفالها في المخصص المكون لهذا الغرض ولم يتبين لنا اسباب انتهاء الصلاحية

يتعين ضرورة تحديد المسئولية في هذا الشأن وموافاتنا بأسباب ذلك

الـــرد :-

- **نظراً لإلتزامات الشركة بشأن مناقصات حكومية و توريدات الهيئة العامة للشراء الموحد و تجنباً لمزيد من غرامات عدم التوريد يتم انتاج هذه المستحضرات رغم تحقيق خسائر لبيعها و بالنسبة لمبيعات السوق تضطر الشركة الي انتاج تلك المستحضرات للحفاظ علي تواجدها بالسوق و مراعاة للبعد الإجتماعي و جاري العمل علي زيادة اسعار تلك المستحضرات .**
- **بشأن الخامات المنتهية الصلاحية و مكون عنها مخصص تم تحويلها الي مخزن الرواكد تمهيداً لإعدامها بناء علي قرار الجهات المختصة بالشركة .**

الملاحظة :- -

- عدم قيام شركة التامين التكافلى حتى تاريخه بصرف قيمة التعويض المستحق للشركة بواقع٩٠% من المديونية المتوقفة منذ ٢٠٢٠/٣ للعميل ادميرال والبالغة نحو٧.٦٥٠ مليون جنيه منذ اخطارها فى ٢٠٢٠/٥ حيث قامت شركة التامين باخطار الشركة فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ بالغاء الوثيقة طبقا للبند السابع من العقد المبرم وقد تم ابلاغ ذلك للشركة بكافة تقاريرنا واخرها برقم ٧٠٢ في ٢٠٢٢/٩/١٩ وورد برد الشركة بانه تم رفع الدعوي رقم٢٧٨١لسنة ٢٠٢١ ضد شركة التامين التكافلي ومؤجلة لتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٤ لالزام شركة التامين بتقديم المستندات ونشير بان الشركة واجهت المديونية بمخصص بما قيمته ٢مليون جنيه ونري عدم كفايته

الـــرد :-

- **الدعوي القضائية مؤجلة للحكم لإلزام شركة التأمين التكافلي بالتعويض المستحق بناءاً علي قرار لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للرقابة المالية و التي اقرت بأحقية الشركة في استحقاق التعويض .**

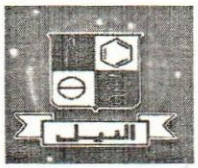

الملاحظة :-

- قيام الشركة بالبيع للعميل (محمد محمود مظهر – مظهر فارما) بشيكات خلال الفترة من شهر ابريل وحتي يونيو ٢٠٢٢ بدون اية ضمانات ولا تعاقد مبرم وبلا سابقة اعمال وهي مبالغ كبيرة لا تتناسب مع كل من البطاقة الضريبية والسجل التجاري المستخرجان حديثا بعام ٢٠٢١ وبراسمال قدره ٥٠ الف جنيه تم ارتداد شيكات بنحو ٧,٢٢٤ مليون جنيه من البنك بأشهر ٧ ، ٢٠٢٢/٨ لعدم كفاية الرصيد بالاضافة لاصرار المختصين بالشركة علي منحه خصومات شركات التوزيع الكبري وكميات كبيرة من البونص وتم اعداد مذكرة بذلك وارسالها للشركة برقم ٦٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٥ تم تحويلها برقم ١٨٨عرائض اموال عامة عليا قيدت برقم ٣٤١٩/ ٢٠٢٢ اداري الاميرية للاختصاص ومازالت المديونية مستحقة حتي تاريخه .

الـــرد :-

- تم اقامـة دعـوي قضـائية ضـد العميـل المـذكور و احالـة جميـع المسـئولين مـن داخـل الشـركة لجهـات التحقيـق بالدولـة خلال العام المالي السابق و لا يوجد اي تعامل مع العميل المذكور خلال العام الحالي .

الملاحظة :-

- قيام فرع العامرية بتحرير مبيعات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لتحقيق المستهدف وصرف الحوافز والغاء بعضها بالاشهر اللاحقة اذ تبين ارتجاع ما قيمته ٣,٨٧٧ مليون جنيه خلال فترة المركز المالي يخص العميل ناشيونال فارما وفارما اوفرسيز وفالكون فارما ما قيمته ١,٩٤٨ مليون جنيه ، ٩٧٥ الف جنيه ، ٤٠١ الف جنيه علي التوالي ولم نواف بأسباب ذلك مما ترتب عليه صرف حوافز بدون وجه حق يتعين موافاتنا بأسباب ذلك والتنبيه بوقف ذلك المسلك وتحديد المسئولية بشأنها

الـــرد :-

- تم النبيـه علـي السـادة المسـئولين بفـرع العامريـة بعـدم الغـاء فـواتير بيـع محـررة و يكـون الألغـاء لأسـباب طارئـة و بشأن عمولات البيع لا تتم الا من خلال المبيعات المحصلة .

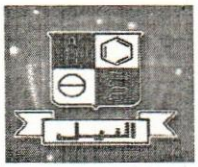

الملاحظة :- -

- وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة واختلاف مدة الائتمان بالسياسات البيعية والشرائية المعمول بها وضعف المحصل من العملاء ومن مظاهر ذلك -
- انخفاض رصيد النقدية في تاريخ المركز المالي بما قيمته ٩.٣١٣ مليون جنيه عن رصيد ٢٠٢٢/٦/٣٠ واللجوء للسحب علي المكشوف بنحو ٧٣ مليون جنيه بزيادة بنحو ٥٣ مليون جنيه رصيد ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالاضافة للحصول علي قرض بنحو ١٢٤ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٥ لسداد مديونية شركة الجمهورية بسعر خصم البنك المركزي مضاف اليه ٠.٧٥ % مما كبد الشركة اعباء تمويلية بما قيمته ١.٧٥٠ مليون جنيه .
- قيام الشركة بايداع الشيكات بالبنك بعد تواريخ استحقاقها بمدد وصلت الى٢٧ يوم فى بعضها اذا بلغ ما أمكن حصره منها خلال فترة المركز المالي نحو ٣٠.٩٠٥ مليون جنيه وسبق ان اشرنا لذلك بتقريرنا المبلغ برقم ٧٠٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٩ دون جدوي .
- منح العملاء مدة ائتمان تراوحت ما بين شهر في ادناها وخمسة اشهر في اعلاها في حين يتم السداد للموردين عند الاستلام وفي احيان اخري بشيكات قبل الاستلام دون ضمانات وسبق ان اشرنا لذلك بتقريرنا المبلغ رقم ٧٠٢ في ٢٠٢٢/٩/١٩ بالاضافة الي عدم وجود لجنة لمتابعة السيولة النقدية بالشركة لضمان الحصول علي افضل الاوعية الادخارية المتاحة لتعظيم عوائد الشركة .
- عدم مواكبة الزيادة في رصيد العملاء واوراق القبض في تاريخ المركز المالي البالغ ٢٩٦مليون جنيه عن رصيد ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٦٠ مليون حنيه بما قيمته ٣٦ مليون جنيه بنسبة ١٣.٨ % مع الزيادة في المبيعات البالغة نحو ٢٣١ مليون جنيه في فترة المركز المالي مقابل ٢٠٧ مليون جنيه بالفترة المثيلة بالعام السابق بما قيمته ٢٤مليون جنيه بنسبة ١١.٦ % مما يعطي دلالة واضحة علي التوسع في البيع الاجل وضعف جهاز التحصيل بالشركة .

يتعين ضرورة اتخاذ الاجراءات الواجبة لتشكيل لجنة للسيولة تكون من مهامها ادارة النقدية لتعظيم عوائد الشركة منعا من تكبد الشركة المزيد من الاعباء والتنبيه مشدداً بايداع الشيكات اولاً بأول فى تواريخ استحقاقها والتنسيق مع العملاء بارسال الشيكات قبل تواريخ استحقاقها تدعيما للسيولة النقدية .

الـــرد :-

- رغم زيادة التحصيلات النقدية خلال الفترة و البالغة نحو ١٩٨,٦ مليون جنيه مقابل نحو ١٥٠ مليون جنيه للعام السابق بفارق نحو ٤٨,٦ مليون جنيه تلاحظ انخفاض النقدية لعدة اسباب من اهمها :-
  - التزام الشركة بسداد قيمة الخامات للموردين حيث تم سداد نحو ١٩٧,٤ مليون جنيه مقابل١٠٧,٧ مليون جنيه لنفس الفترة من العام السابق بفارق نحو ٨٩,٧ مليون جنيه (بسبب اشتراط المورد السداد عند التوريد نظراً للتغير المستمر في اسعار جميع الخامات) بالإضافة الي سداد التزامات ضريبية بلغت نحو ٢١,٩ مليون جنيه مقابل ٧,٢ مليون جنيه العام السابق بفارق نحو ١٤,٨ مليون جنيه ٠
- بشأن رصيد العملاء و اوراق القبض و السداد للموردين بناء علي السياسات المتبعة بقطاع التسويق و العقود المبرمة مع العملاء ، و السداد للموردين كشرط اساسي للتوريد بناء علي عدم استقرار اسعار التوريد
- و بشأن منح العملاء مدة ائتمان ما بين شهرالي خمسة اشهر بناء علي طبيعة التعامل مع العملاء حيث يوجد تعامل نقدي و المتمثلة في شركات التوزيع و مخازن البيع و تعامل اجل بشيكات و المتمثل في توريدات الهيئة العامة للشراء الموحد و الشركة المصرية لتجارة الأدوية ٠
- بشأن الحصول علي افضل الأوعية الإدخارية تتابع الشركة بالفعل مع جميع البنوك المحلية للحصول علي اقصي فائدة ممكنة و من خلال مبادرة البنك المركزي المصري للشركات التي تخضع لإحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ٠
- و بشأن ارصدة العملاء و اوراق القبض جاري العمل علي تحصيلها ٠
- و بشأن التأخير في ايداع الشيكات بالبنك تم التنبيه علي ادارة التحصيل في حال وجود شيكات حان استحقاقها و لم تودع بالبنك يتم الإفادة من العميل عن اسباب حدوث ذلك و في حالة التقاعس من خلال مندوب التحصيل سيتم محاسبته عن ذلك ٠

الملاحظة :-

- عـدم كفايـة خطابـات الضـمان المقدمـة مـن العمـلاء لمقابلـة المـديونيات الخاصـة بهـم رغـم زيـادة مسـحوباتهم دون اتخـاذ الـلازم مـن جانـب ادارة الشـركة اذ بلغـت مـديونيات شـركتي ابـن سـينا ، المتحـدة نحـو ٥٣.٥٦٣مليـون جنيـه ، ١٠.٦٦٦ مليـون جنيـه علـى التـوالى فـى حـين بلغـت خطابـات الضـمان نحـو ١.٥مليـون جنيـه ، ٢مليون جنيه على الترتيب .

يـتـعـيـن اتخاذ الاجراءات الجادة لأخذ الضمانات الكافية حرصاً على أموال الشركة .

الـــرد :-

- بشأن عـدم كفايـة ضـمانات مـديونيات شـركات التوزيـع تم التنبيـه علـي قطـاع التسـويق بالعمـل علـي زيـادة خطابـات الضـمان للعمـلاء و بمـا يـتلائم مـع المسـحوبات الشـهرية و جـاري اعـداد دراسـة لتنظـيم سـقف الأئتمـان لكل من العملاء و المخازن .

الملاحظة :-

- بلغـت المديونيـة المستحقة لشـركة الجمهوريـة فـي تـاريخ ٢٠٢٢/٦/٣٠ مـا قيمتـه ٨٤.٠٤٣ مليـون جنيـه تبـين سـداد مـا قيمتـه ١٤٤.٢٨١ مليـون جنيـه بتـاريخ ٢٠٢٢/٩/١٥ بفـرق بالزيـادة بنحـو ٦٠.٢٣٨ مليـون جنيـه عـن رصـيد المديونيـة فـي ٢٠٢١/٦/٣٠ ولـم تراعـي الشـركة مـا ورد بالاتفـاق الاطـاري المبـرم فـي ٢٠٢٢/٩/١ بـين السـيد وزيـر قطـاع الاعمـال العـام والسـيد رئـيس هيئـة الشـراء الموحـد والامـداد الطبـي بالبنـد الثـاني والـذي يشـير لخصـم اي مبـالغ تـم سـدادها مـن الشـركات التابعـة للشـركة القابضة للادوية الي شركة الجمهورية بعد ٢٠٢١/٦/٣٠ مما يكبد الشركة بأعباء بدون مبرر

الـــرد :-

- تم مراعـــاة مـــا ورد بالإتفـــاق الإطـــاري المـــبرم بـــين وزارة قطـــاع الأعمـــال العـــام و هيئـــة الشـــراء الموحـــد و تم تسـوية الفـروق المسـددة بـين الشـركة و شـركة الجمهوريـة للأدويـة و الـتي بلغـت نحـو ٢٣,٢ مليـون جنيـه و تم تخفـيض القـرض بـالفروق ليكـون صـافي القـرض نحـو ١٢١,١ مليـون جنيـه و بتحليـل الفـارق بـين الرصـيد الـدفتري بـين الشركتين و البالغ ٣٧ مليون جنيه قيمة ماكينات و خامات جاري استيرادها بمعرفة شركة الجمهورية .

الملاحظة :-

- **بلـغ رصـيد شـركة مونـدى فارمـا فـى تـاريخ المركـز المـالى بكـل مـن حسـاب العمـلاء والأرصـدة الدائنـة الاخـرى ماقيمتـه نحـو ٤٢.١٣٥مليـون جنيـه ،١٨.٢١٣مليـون جنيـه علـى الترتيـب وقـد تبـين بشـأنه مايلى :-**

- عدم اجراء المطابقات الواجبه مع العميل منذ بداية التعامل وحتى تاريخه اذ تبين عمل تسوية كل خمسة او ستة اشهر ترتب عليها عدم حصول الشركة علي عوائد البيع منذ اخر تسوية في مايو ٢٠٢٢ بالاضافة لتكبد الشركة قيمة كل من الضريبة علي القيمة المضافة وكذا اعباء التصنيع طيلة تلك الفترة وحتي تاريخه ادي الي تضخم المديونية المستحقة علي العميل وانخفاض الدائنة المستحقة للعميل .
- عدم حصول الشركة علي خصومات اضافية Turn Over علي المشتريات بغرض البيع اسوة بما هو مطبق مع عملاء الشركة والتي تكبد الشركة سنويا ما يقرب من خمسة مليون جنيه
- اعتراض العميل على سداد نحو ٢.٥٦٣مليون جنيه فرق مصاريف شركة الجمهورية وفرق خط البيتادين والغرامة الخاصة بها .
- عدم مطالبة العميل بسداد نحو ١.١٧٩ مليون جنيه تتمثل فى فرق ضريبة الاتاوة وبعض قطع الغيار لخط البيتادين تم شراؤها منذعام ٢٠١٧.
- عدم تغير العقود المبرمة مع شركة موندى فارما بشأن اتباع سياسة التشغيل للغير TOLL أسوة بماهو متبع مع العميل بيوكسل فارما رغم أحقية الشركة فى ذلك طبقا للبند (١٨)من التعاقد المبرم
- عدم اشتراط تقديم شيك بنكى فوراستلام مشمول الفواتير باستحقاق٦٠يوم وعدم وجود خطاب ضمان يكفل السداد

مـمـــا يـتـعـيـن ابـرام عـقـد تـصـنـيـع لـلـغـيـر TOLL مـدرج بـه كـافـة الـشـروط وخـاصة فـى ضـوء تمويـل العـمـيـل لـلـخامـة والـمـسـتـلـزمـات واتخـاذ الاجـراءات الجـادة لتلافـي مـا ورد بالملاحظة مع ضرورة اجراء التسوية شهريا حفاظا علي اموال الشركة .

الـــرد :-

- **سيتم بحث طريقة التعامل عند تجديد التعاقد و بحث الفروق الموضحة و اجراء التسوية شهرياً .**
- **و بشأن الفروق المالية جاري بحثها بين الشركتين .**

الملاحظة :-

- عـــدم اجـراء مطابقـة مـع كافـة المـوردين وخاصـة شـركة الجمهوريـة فـي تـاريخ المركـز المـالي وكـذا بـين الشـركة والعميـل / الشـركة المصـرية لتجـارة الادويـة البـالغ رصـيدها المـدين فـى تـاريخ المركـز المـالى نحـو ٥٣.٢٩٤ مليـون جنيـه للوقـوف علـى صـحة الرصـيد والغرامـات والمرتجعـات والدفعـة المسـتحقة علـى الشـركة هـذا بالاضـافة لعـدم إجـراء مطابقـة مـع عمـلاء شـركات التوزيـع يتعـين اجـراء المطابقـات علـى ارصـدة المـوردين و العمـلاء سـالفة الـذكر للتحقـق مـن صـحة تلـك الارصدة ٠

الـــرد :-

- تم التواصل مع الشركات المذكورة لإعداد مطابقات للإرصدة و جاري العمل علي الإنتهاء منها ٠

الملاحظة :-

- عـدم الالتزام بالخطوات الواجبة بالاقرار الضريبي عند احتساب قيمة ضريبة الدخل مما يلزم ملافاته لضمان احتسابها علي نحو سليم

الـــرد :-

- يتم احتساب ضريبة الدخل تقريبي لحين اعداد الإقرار الضريبي السنوي الخاص بضريبة الدخل ٠

و تفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية و الاحترام .....

رئيس قطاع الشئون المالية

{محاسب /محمد عبد العزيز عبد المطلب }

العضو المنتدب التنفيذي

خالد صلاح حجاج

{دكتور /خالد صلاح حجاج }